أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة تحليلية

مرجعية النجف ما بعد السيستاني

د. فراس إلياس

أيار/مايو 2022
www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

تمهيد

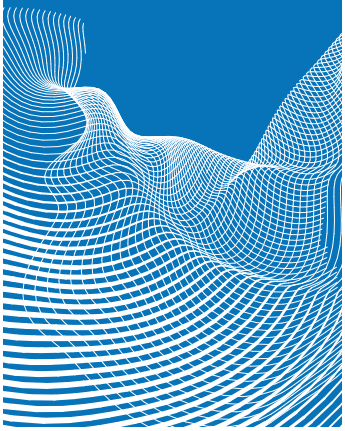

شكّلت العلاقة بين إيران ومرجعية النجف أحد أهمّ المَسارات المؤثِّرة في طبيعة الدور الإيراني في العراق، وذلك لما تحتويه هذه العلاقة من تداخُلات سياسية وفقهية، جعلت منها موضع اهتمام متزايد. وتتضح أهمية هذه العلاقة بكونها ستدخل منعطفاً مهماً في مرحلة ما، بعد المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني.

وعلى الرغم من أن إيران حاولت خلال الفترة الماضية، تهيئة العديد من الأسماء والمراجع لخلافة السيستاني، إلا أنه حتى هذه اللحظة لا يوجد اسم واضح يمكن أن تراهن عليه طهران في المرحلة المقبلة، وذلك بسبب تداخُل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية اختيار المرجع القادم. ويطرح ذلك العديد من التساؤُلات حول طبيعة الدور الإيراني المحتمل في عملية الاختيار هذه، خصوصاً أن طهران تحاول اليوم، وضِمن رؤية سياسية أوسع تتعلق بدورها في العراق والشرق الأوسط، أن تتجاوز مرحلة السيستاني التي شهدت خلافات عديدة حول عدد من القضايا والملفات، الأمر الذي يعطيها أكثر من سبب للتدخل المباشر أو غير المباشر في عملية اختيار المرجع.

أولاً: السيستاني ودوره في ترسيخ استقلالية النجف عن إيران

السيستاني هو المرجع الديني الأعلى على مستوى شيعة العراق، والمرجع لكثير من المسلمين الشيعة في مختلف دول العالم. هو إيراني من مدينة مشهد في محافظة خراسان، والتي وُلد فيها عام 1930، فيما تعود أصوله إلى أسرة مهاجرة من العراق. ويقيم في مدينة النجف منذ عام 1951، وهو وريث مدرسة الإمام الخوئي وحوزة النجف، وقد تفرّد بالمرجعية النجفية العُلْيا في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً بعد رحيل مراجع النجف الكبار: أبو القاسم الخوئي، وعبد الأعلى السبزواري، وعلي الغروي، ومرتضى البروجردي، ومحمد الصدر، وحسن بحر العلوم.[1]

يُعد السيستاني أحد أبرز الشخصيات المؤثرة في الشأن السياسي العراقي، واستطاع عَبْر دوره المؤثِّر أن يخلق مسافة واضحة بين مرجعية النجف وإيران، إذ تمكن من خلال دعوته المتكررة للدولة الدستورية وسيادة الدولة والانتخابات الديمقراطية، إلى جانب موقفه الواضح من نظرية ولاية الفقيه المطلقة، أن يؤسس لمكانة مؤثِّرة في العراق، وأن يكبح مساعي طهران في تحقيق سيطرة أكبر على البلاد. وعلى الرغم من موقفه الرافض للتدخل المباشر في الشأن السياسي، إلا أن آراءه ومواقفه لعبت دوراً مهماً في حسم الكثير من الأزمات السياسية التي مر بها العراق بعد عام 2003.

ومنذ مرجعية الشيخ حسن كاشف الغطاء في عام 1846 وحتى مرجعية السيستاني، تداخلت العديد من الملفات المتعلقة بدور المرجعية وهويتها وموقفها في سياق العلاقات مع إيران، فتارة شهدت هذه العلاقات صعوداً لتأثير مرجعية النجف على حساب تراجُع مرجعية قُم، وتارة أخرى حدث تراجُع في تأثير مرجعية النجف مقابل صعود مرجعية قُم. وفي كِلْتا الحالتين، لم تتمكن إيران من تجاوُز مرجعية النجف ومحوريتها في العالم الشيعي، خصوصاً أنها تمكنت من المحافظة على رأيها التقليدي القائل بالولاية الخاصة للفقهاء وعدم التدخل في الشأن السياسي.

يمكن القول بأن الظاهرة السيستانية بعد عام 2003، مثلت محاولة للمزاوجة بين وجود الدولة الوطنية والطابع فوق الوطني للتشيّع، إلا أن هذه المحاولة تأثرت بضعف الدولة الوطنية ونقص شرعيتها، وبتنافُس داخلي وإقليمي بين نموذجين للتشيع السياسي.
النموذج الأول تماهى مع وجود الدولة الوطنية وصار أشد التزاماً بها وبمؤسساتها، من دون أن يتمكن من حل إشكالية التباين بين منطلقاته الأيديولوجية والثقافية وبين طبيعة وجود الدولة الوطنية ومحددات وجودها، فيما اندرج النموذج الثاني في شبكة تابعة لـ«شِيعَوِيّة» فوق وطنية محارِبة.

(1) علي المؤمن، «المرجعية الدينية الشيعية بعد السيستاني وخامنئي»، موقع «شفق نيوز»، في 2021/09/08:
https://bit.ly/3OUKove

تعبر عن راديكالية جديدة تتحدى نموذج الدولة التعددية الذي أُقِرّ بعد عام 2003، ولم يترسخ بعد.[2] ويؤشر ذلك بأن التوتر الحالي بين التيارين سيتصاعد في مرحلة ما بعد السيستاني، حيث ستحاول إيران استثماره جيداً لتعزيز نفوذها داخل مرجعية النجف، عبر دعم التيار الثاني على حساب الأول.

وإلى جانب العديد من المواقف التي أظهرت خلافاً سياسياً واضحاً بين السيستاني والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وتحديداً فيما يتعلق بالدور الإيراني في العراق، فإن فتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها السيستاني عام 2014 لمواجهة تنظيم «داعش»، سلطت الضوء بصورة واضحة على حجم التوترات القائمة. فعلى الرغم من بروز هيكل عسكري يُعرف بـ«الحشد الشعبي» بناءً على هذه الفتوى، إلا إن السيستاني كان حريصاً على عدم السماح لإيران بتوظيف هذه الفتوى لخدمة سياستها في العراق وسورية، وتحديداً في مرحلة ما بعد الحرب على «داعش»، إذ انقسم «الحشد» إلى تيارين، أحدهما يتبع إيران ويُعرف بـ«الفصائل الولائية»، والآخر يتبع مرجعية السيستاني ويُعرف بـ«حشد العَتَبات». وظهر التمايُز واضحاً بين الحشدين في المواقف والسياسات، لتمتدّ مساحات الخلاف بين إيران ومرجعية النجف إلى مدى أبعد من السياسة والفقه، والتدخل في مجال الأمن، وهو ما يُضفي مزيداً من الحساسية على العلاقات بين الطرفين.

وأكثر من ذلك، نجح السيستاني في إبعاد مرجعية النجف عن مسارات الصراع "الأمريكي-الإيراني"، كما أنه نجح في إبعاد هذه المرجعية عن الانتقادات التي توجه للتدخلات الإيرانية في المنطقة، إذ عادةً ما تجنب النجف تبني خطابات تصعيدية ضد السعودية، إلى جانب عدم تبنيها مواقف داعمة للأحداث المتصاعدة في سورية واليمن والبحرين، وعدم دعمها لفكرة إرسال المقاتلين الشيعة، أو حتى تسليحهم، في الوقت الذي تؤيد إيران ذلك. وبالتالي، فإن هذه المركزية التي نجح السيستاني في ترسيخها على سلوك ومواقف مرجعية النجف، ستدفع بالكثير من العراقيين على الأرجح، للمطالبة بزعيم شيعي جديد على شاكلة السيستاني في حالة غيابه المُفاجِئة، لتقديم المشورة الدينية والاضطلاع بدور في السياسات والحوكمة المحلية من جهة، وللحفاظ على مركزية النجف التي أسسها السيستاني في العالم الشيعي من جهة أخرى.

فطبيعة الدور المحوري الذي مارسه السيستاني خلال الفترة الماضية في السياسة العراقية وقضاياها، نقلت مرجعية النجف إلى مستوى أكثر أهمية، إذ لم تَعُدْ مسألة خلافة السيستاني مجرد مسألة قيادة فقهية أو روحية، وإنما مسألة قيادة سياسية ذات جمهور واسع. ففي الوقت الذي كان فيه المراجع الذين سبقوا السيستاني في قيادة النجف، يترددون في التدخل في الشأن السياسي لأسباب داخلية وخارجية، إلا أن دور السيستاني ومحوريته غيّرا طبيعة الصورة النمطية المأخوذة عن المرجع الأعلى في العراق، الأمر الذي سيضع خليفته أمام تحدٍّ كبير مع تأثير أكبر في صياغة مستقبل العراق، وإبعاد مرجعية النجف عن محاولات إيران للهيمنة عليها، وجعلها جزءاً من الولاية العامة المطلقة للولي الفقيه.

(2) مجموعة مؤلفين، «الشيعة العرب: الهُوِيّة والمواطنة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/ فبراير 2019، ص 37.

إجمالاً وبعيداً عن مسار الصراع الحالي بين السيستاني وإيران، والذي يتمركز حول قضايا عديدة، ليست سياسية وفقهية فحَسْبُ، وإنما تتعلق بمقر الحوزة ونشأتها، وكذلك محورية الشخصية الشيعية في العالم الشيعي، هل هو خامنئي أم السيستاني، فإن الدور الذي لعبه الأخير في ترسيخ استقلالية المرجعية النجفية عن إيران، سمح بولادة هذه الثنائية التي لم تستطع طهران حسمها لصالح الولي الفقيه حتى الآن. ولعل هذا ما يعطي دلالات واضحة على إمكانية أن تلعب إيران دوراً مؤثِراً لتجاوُز مرحلة السيستاني، وترسيخ مركزيتها في العالم الشيعي.

ثانياً: الصراع على قيادة العالم الشيعيّ

لم تستطع الجمهورية الإسلامية في إيران منذ تأسيسها وحتى اليوم، أن تقيم علاقة مستقرة وطيّبة مع مرجعية النجف، فهناك قلق إيراني يظهر بين حين وآخر على السطح، بسبب امتناع النجف عن تغيير رأيها التقليدي في موضوع ولاية الفقيه، الذي يعتبر رأياً جديداً في الفقه الشيعي طرحه الخميني، قائد الثورة الإيرانية، ليهيئ قاعدة لحكمه المطلق على البلاد، وقد جعل ذلك النظام الإيراني في حالة توجّس من النجف بشكل مستمر. وتضاف إلى ذلك خلافات أخرى في أساليب إدارة الحكم بين المراجع والنظام السياسي، وهو ما أدى إلى سعي النظام الإيراني إلى فرض إقامة جبرية على عدد من المراجع، ومنعهم من التصريح بآرائهم وأفكارهم، مع الاستمرار بأعمالهم التدريسية والدينية.

وكان موقف النظام الإيراني منذ بَدْء تأسيسه، موقفاً نافياً لمركزية النجف مُعتبراً إياها الممثل للإسلام المتخلف غير الثوري والمتهاون. وترجع أسباب ذلك إلى خلفية الصراع بين المنهج الثوري للخميني، والمنهج النجفي القائل بفصل الدين عن السياسة. ووصل هذا الموقف إلى ذروته بعد وصول السيستاني إلى رأس مرجعية النجف بعد وفاة أبي القاسم الخوئي، إذ وصف خطيب صلاة الجمعة في طهران أحمد جنتي آنذاك السيستاني بالمرجع الإنكليزي، محذراً مما أسماه خروج المرجعية من إيران، وخطورة ذلك على النظام الإسلامي في البلاد.

وفي المرحلة الثانية وبعد أن استطاع السيستاني أن يثبت مرجعيته بشكل واسع النطاق في العالم الشيعي بأكمله، بما فيه إيران وحوزة قُم، انتهى النظام الإيراني إلى خيار التعامل مع الظاهرة بشكل إيجابي، ومحاولة احتضان ممثلي حوزة النجف في قُم، بما فيهم الممثل الرسمي للسيستاني جواد الشهرستاني، الذي أثرى حوزة قُم بمؤسساته العلمية والبحثية ودور النشر وغيرها من الفعّاليات والنشاطات الحَوْزَويّة، علماً أن حوزة النجف كانت آنذاك في أضعف فترات حياتها، وهو ما يفسر سبب عدم بروز صراع بينها والنظام الإيراني في ذلك الوقت.[3]

وبعد التدخّل الإيراني القويّ في الشأن العراقي عام 2003، ظهر الخلاف جلياً بين النجف وطهران، ولا نستطيع القول بين النجف وقُم؛ لأن هذه الأخيرة لم تبقَ ممثلة للمرجعية، مثلما كان الحال في زمن الشاه محمد رضا بهلوي، بل غدت المرجعية الرسمية سلطة قائمة في إيران، ومركزها العاصمة طهران، مع وجود مراجع دين لا يقرّون بمرجعية خامنئي، ويفكرون تفكير مرجعية النجف نفسها بفصل الدين عن الدولة، أي الابتعاد عن ممارسة السياسة المباشرة.

(3) Ali Mamouri, «Iran on Quest to Legitimize Velayat-e Faqih in Iraqi Seminaries», Al-Monitor, 12/08/2013: bit.ly/2pG3bTZ

علماً أن هذا الجانب في إيران كان ممثلاً بمحمد كاظم شريعتمداري الذي ظل حبيس داره بعد مصادرة مدرسته في قُم.[4]

واليوم، هناك العديد من الملفات السياسية والأمنية التي ينظر إليها كل من السيستاني وخامنئي برؤية مختلفة عن الآخر، تتعلق بطبيعة النظام السياسي في العراق، أو بالمتغيرات السياسية في العالم الإسلامي.[5] وتبرز مشاكل واختلافات عدة بين إيران ومرجعية النجف، عَبْر العديد من المجالات التي تحاول طهران استغلالها، للتأثير على المرجعية النجفية، كما هو الحال بالنسبة للمواقف المتباينة من الأحزاب أو التيارات، أو حتى في القضايا والمسائل التي تخصّ الشأن الداخلي العراقي، والتي أظهر الكثير منها فروقاً كبيرة بين الطرفين.

وإذا كانت الخلافات بين السيستاني وخامنئي ليست بجديدة، إلا أنها اليوم تبدو أكثر وضوحاً بعدما كانت سرية وبعيدة عن الأنظار، وتجري ضِمن حوارات بشأن قضايا دينية وعقائدية وسياسية بعيداً عن الإعلام، بين مؤيدي السيستاني ومؤيدي خامنئي. وهذه الخلافات مؤهلة للتصاعُد مُستقبَلاً، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس سلباً على الجغرافيا الشيعية.

ومع اكتسابها للنفوذ في جميع أنحاء الشرق الأوسط، سعت طهران إلى المطالبة بالقيادة الأخلاقية لأكثر من 200 مليون شيعي حول العالم. ومع وصول السيستاني إلى التسعين من العمر، يرى خامنئي وحلفاؤه أن في ذلك فرصة للسيطرة على النجف، العاصمة الروحية للعالم الشيعي.

ونتيجة الصدام بين شخصيتين مهيمنتين على السلطة الشيعية، تنذر بعواقب وخيمة سواء بالنسبة لمستقبل سيطرة رجال الدين داخل إيران، أو في إمكانية استمرار قدرتهم على ممارسة النفوذ على الشيعة في جميع أنحاء العالم. لكن التأثير الفوري لهذا الصدام سيكون حاسماً فيما يتعلق بقدرة العراق على مواصلة رسم طريقه السياسي في ظل الثيوقراطية الإسلامية المجاورة.[6]

تمارس الشخصيتان، السيستاني وخامنئي، أدواراً مختلفة عن بعضها البعض. ففي الوقت الذي يقود فيه خامنئي الجمهورية الإيرانية، ويقوم بتعيينات مهمة، ويتولى قيادة القوات المسلحة الإيرانية، حصر السيستاني أدواره في الشؤون الدينية والفقهية، وتجنب ممارسة أي دور سياسي مباشر في العراق. كما أن هناك بُعداً دولياً أيضاً للخلاف بينهما، إذ إن أتباع السيستاني يتجاوزون العراق، حيث تتبعه غالبية الشيعة، على الأقل خارج إيران، كرجل دين غير سياسي. وحتى لو كان لدى المجتمعات الشيعية في مختلف دول العالم أئمة محليون، فعند سؤالهم عمن يتبعون، يقولون السيستاني.

وبشكل عامّ، فإن العديد من رجال الدين الشيعة المحليين في العالمين العربي والإسلامي يدعمون السيستاني، في مقابل آخرين يدعمون خامنئي. ويُذكر أن مكانةَ خامنئي الدينية مُتنازَعٌ عليها داخل إيران،

(4) «الولي الفقيه... مبدأ لا يؤمن به أغلب الشيعة»، صحيفة «العرب»، 2015/09/17: bit.ly/3FzMix5

(5) حبيب مصطفى، «السيستاني وخامنئي... صراع تاريخي يتفجر بشكل سياسي»، موقع «نقاش»، 2015/09/03: bit.ly/3339oYC

(6) Ali Mamouri, «The dueling ayatollahs», Al-Monitor, 11/04/2018: bit.ly/2PHNVzt

وهو ما اتضح في عام 1994 عندما صدر بيان عن جمعية معلمي الحوزة في قُم، مفاده أنه ينبغي عدم اعتباره مرجعاً دينياً، مما دفعه إلى التخلي عن هذا الدور داخل إيران. إلا أنه لم يتخلّ عن الدور خارج إيران، وهو ما يبرز جلياً في ما يسمى بـ«محور المقاومة»، الذي يشمل حزب الله اللبناني وسورية والحوثيين في اليمن وجماعات عراقية وأفغانية وباكستانية، فضلاً عن فصائل فلسطينية، وبعض الحركات السياسية الشيعية في منطقة الخليج العربي[7] وذلك يشير إلى مدى المخاطر الإستراتيجية الناجمة عن سيطرة إيران على مرجعية النجف في مرحلة ما بعد السيستاني، إذ ستجعل طهران منفردة في قيادة العالم الشيعي.

الصراع على قيادة العالم الشيعي ليس وليد اللحظة، بل تعود بوادره إلى اللحظة التي وصل بها الخميني إلى السلطة عام 1979، وربما أبعد من هذا التاريخ أيضاً. إلا أن ملامح وخطوط الصراع أصبحت أكثر وضوحاً بعد هذا التاريخ، إذ بعد أن أصبح الخميني قائد الثورة الإيرانية والحاكم المطلق في البلاد، لم يرسل المرجع الشيعي الأعلى في العراق أبو القاسم الخوئي رسالة تهنئة إليه بمناسبة قيام الجمهورية الإسلامية، كما أنه لم يشارك في الحرب "العراقية–الإيرانية". وظل الخوئي، المكرس للإسلام غير السياسي، عالماً دينياً، ونقل هذا التقليد إلى السيستاني. وبمعنى آخر اختلفت قُم والنجف في نظرتهما إلى الإسلام، إذ كانت النجف غير سياسية، في حين تغيّر الأمر مع قُم بعد عام 1979، حيث لم يكتفِ الخميني بقيادة الجمهورية الإسلامية بل أصبح قائداً للقوات المسلحة الإيرانية، وهو أمر لم يُسمح به من قبل لرجال الدين الشيعة.

ويمكن القول إنه مع وصول الخميني إلى السلطة، ظهر التشيع السياسي بصورته الكاملة كنسخة من جماعة الإخوان المسلمين السُّنية. وليس من قَبيل المصادفة أن يترجم خامنئي كتابين لسيد قطب إلى الفارسية، عندما كان رجل دين شاباً. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر رحبت بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، في حين لم يفعل ذلك العديد من رجال الدين الشيعة في العالم الإسلامي،[8] ومن بينهم مراجع النجف.

وفي الفترة الأخيرة، برز الخلاف أيضاً بين الحوزات العلمية والنخب الدينية الشيعية في إيران والنجف، إزاء الاحتجاجات التي اندلعت في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، والحقيقة أن مواقف النخب الدينية الشيعية تجاه تلك التظاهرات لها دلالات عميقة متعلقة بالخلاف التاريخي بين مرجعيتَي النجف وقُم، وبين الإصلاحيين والتقليديين، ومن اللافت للنظر أن الاحتجاجات المتصاعدة في العواصم المركزية للتشيع، ضد الهيمنة الإيرانية وأذرعها المحلية، تشكل أول تحدّ لولاية الفقيه الإيرانية من داخل الحواضن الشيعية، وهو ما قد يُشكّل ضربة قوية لإستراتيجية الهيمنة الإيرانية في إطار العالم الشيعي.[9]

(7) Gareth Smyth, «Shia leadership struggle ahead after Khamenei and Sistani», The Arab Weekly, 26/02/2017: bit.ly/35fGsyd

(8) Hossein Alizadeh, «Why Khamenei and Al-Sistani Did Not Exchange Greetings?», Radio Farda, 19/03/2019: bit.ly/2qPvKiU

(9) محمد السيد الصياد، «أزمة البيت الشيعي: موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان»، «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية»، الرياض، 2019/11/18: bit.ly/3ssZmPz

ثالثاً: كيف تعمل إيران للسيطرة على مرجعية النجف؟

لا يستطيع أحد إخفاء حجم التأثير الإيراني في العراق، ليس على المستوى السياسي فحَسْبُ، وإنما على المستوى الديني أيضاً، وبالتالي ليس بالإمكان الحديث عن مرجع قادم ما بعد السيستاني، من دون الحديث عن الدور الإيراني، سواءً في عملية اختياره أو حتى في الموافقة عليه، خصوصاً في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العراق اليوم، إلى جانب تنوّع المواقف السياسية التي يتبناها مراجع التقليد في النجف، ومنها ما هي قريبة من إيران، وأخرى متمسكة بالدولة العراقية. في ظل هذا المشهد المُعقّد، يثار تساؤل مهمّ حول الطريقة التي ستعتمدها إيران للسيطرة على مرجعية النجف في مرحلة ما بعد السيستاني.

في الواقع، تمتلك طهران العديد من المسالك السياسية والاقتصادية الصلبة للتأثير في أي قرارات تتعلق بعملية اختيار المرجع القادم في النجف، خصوصاً أن العلاقة بين إيران ومرجعية النجف مبنية على حالة عدم التوازُن، وتحديداً على معادلة "دولة – مؤسسة دينية". ومن جهة أخرى، قد تحاول إيران حسم مسألة المرجع، إما بتهميش مرجعية النجف لصالح مركزية قُم والولي الفقيه، وإما بتلميع وترميز مرجع نجفي تابع لخطها، يَدين بالولاء للولي الفقيه، وهناك مَراجع كثر مثل الشيخ كاظم الحائري، ينتمون إلى النجف ظاهراً ولا يرون إشكالاً في اعتقادهم بولاية الفقيه المطلقة، مع ما يلزم ذلك من عمل المرجع النجفي تحت ولاية الولي الفقيه ووصايته.

ولا شَكّ أن هذا خيار إيراني واحتمال قد يُلجأ إليه، لكن نسبة نجاحه غير متيقنة، إذ إن في المشهد تداخلات وتعقيدات لا يمكن التنبؤ بمآلاتها. كما يبقى خيار آخر عقلاني أمام صانع القرار الإيراني، وهو أن يقوّي النجف ويُعزز استقلاليتها بما يحفظ سمعة الحوزة والمذهب، ويُبقي على الإرث الشيعي والقوة الناعمة للمذهب، من دون تسييس يذهب بتاريخ الحوزة، مع الإبقاء على خيارات تقليدية أخرى أمام الحواضن المتمردة على الولي الفقيه، أو التي لا ترتاح للسير في ركابه.[10]

ولكن لا نتوقع لجوء صانع القرار إيران إلى مثل هذا الخيار العقلاني، ذلك لأنه احتكاريّ واستلابيّ، يؤمن بالحسم والمغالبة لا المشاركة، ويرى في نفسه أساس المذهب، وأن قُم هي الأصل والنجف طارئة عليها، إضافة إلى أن الولي الفقيه يؤمن بشمول ولايته حتى تعمّ الفقهاء الأقران. وبالتالي فإنّ الحديث عن الخيار العقلاني في ظل وجود النخبة الدينية الولائية المحافظة أمر مستبعَد، واحتمال ضئيل.

(10) محمد السيد الصياد، «المرجعية العُليا ما بعد السيستاني ومستقبل الحوزة»، «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية»، الرياض، 2022/03/31: bit.ly/3w13gl3

وإذا أردنا أن ندرك محدّدات الإستراتيجية الإيرانية في العراق، فهي تقوم على بُعدين متوازيين، الأول هو التغلغل حَوْزَوِيّاً، فيما يشبه التغلغل الناعم عبر رجال الدين الموالين، وإقناع طلاب الحوزة بالقراءة الولائية، والثاني هو التغلغل عبر تخليق ميليشيات مسلحة تفرض سياسة الأمر الواقع، دون التفات إلى مصلحة الدولة أو الاندماج في مؤسساتها الرسمية. وفي البُعد الثاني، تجاوزت القوة الخشنة مرجعية السيستاني نفسه حينما رفضت الاندماج الكامل والولاء التامّ للدولة العراقية والجيش العراقي، إذ طالب المرجعية مراراً وتكراراً بحصر السلاح بيد الدولة، وهو ما لم يحدث حتى الآن، ومن غير المتوقع أن يحدث بعد وصول إبراهيم رئيسي إلى سُدّة الحكم في طهران، باعتباره أحد صقور النظام الإيراني ومن الداعمين لتصدير الثورة وتمدد هيمنة الولي الفقيه.[11]

فالأدوات الإيرانية تنسف مرجعية السيستاني بفرض الأمر الواقع، مع إبراز قدر كبير من الاحترام في الوقت ذاته، لكن دون إعلان الولاء له بالتزام تقليده. وتلك الفصائل المكونة للحشد الشعبي تقلد في أغلبها مرجعية خامنئي، بخلاف ما يزعمه البعض بأن الحشد يستمدّ شرعيته من السيستاني (الذي هو الرقيب الوحيد المؤثّر في تصرّفات الحشد)، وهذا يُشكّل مبالَغةً وتعميماً في غير محلهما، بل إنّ التيار الصدري الذي هو أقرب إلى النجف والمرجعية العراقية من الحشد لا يمكن وصفه بهذه الصفات، باعتبار الخلاف التاريخي السياسي والفقهي بين الصدريين والسيستاني.[12]

منذ 2003، سعت طهران إلى تحجيم نفوذ المرجعية الشيعية في النجف، بهدف الحدّ من نفوذ السيستاني الذي لا يؤمن بولاية الفقيه، كما أن نفوذه الديني يُقلِق إيران داخل وخارج العراق، إذ إن 80% من الشيعة حول العالم يعتبرونه هو المرجع الديني، وليس المرشد الإيراني، وتُعَدّ قراراته مقدسة لملايين من أتباعه الذين يتبرعون له بالضريبة الدينية. لذا، دعمت طهران رجال دين عراقيين ذوي رتبة دينية أقل من السيستاني، وذلك للحد من نفوذه والاستعداد لشغل مكانه. ولبسط نفوذها، أنشأت المؤسسات الإيرانية المدارس الدينية والجوامع والعيادات الطبية في النجف وبغداد، وعملت منذ عام 2011 على تجهيز إحدى الشخصيات المقرّبة من النظام، وهو آية الله محمود هاشمي الشاهرودي، وهو رجل دين إيراني ورئيس القضاء السابق، ومن كبار رجال السلطة الدينية في الإسلام الشيعي، لكنه تُوُفّيَ في عام 2018.

حاولت إيران بدأب العمل على تحويل النجف إلى مركز ديني ذي نشاط سياسي خاضع لسيطرة قُم. لذا يجري العمل على اجتذاب طلاب السيستاني وتقديم المزايا والمنح لهم، فيما يتوقع الفقهاء وقوع حوزة النجف تحت سيطرة حوزة قُم بعد وفاة السيستاني. لكن على الرغم من الجهود الإيرانية تلك، فإن تصاعُد حجم الاستياء الشعبي العراقي، والشيعي تحديداً، من الدور الإيراني في العراق قد يعرقل جهود طهران في هذا الإطار.[13]

(11) المصدر السابق.

(12) محمد الصياد، «ما بعد السيستاني وخامنئي»، «المعهد الدولي للدراسات الإيرانية»، الرياض، 26/ 12/ 2019: bit.ly/3uogGaf

(13) هدى رؤوف، «تحدّيات تواجه محاولة إيران اختيار خليفة السيستاني وزيادة نفوذها»، موقع «إندبندنت عربي»، 11/ 12/ 2020: bit.ly/3LE0NCr

توضح الإجراءات الإيرانية أن خامنئي يدرك أنه لا يستطيع بسهولة تعيين خليفة للسيستاني في النجف، لذلك، لجأ إلى إستراتيجية تهدف إلى خلق انقسام في حوزة النجف، حيث هناك طرف يدعمه ويدافع عن عقيدة ولاية الفقيه، وطرف آخر يتمثل في الشيعة التقليديين الذين يدعمون السيستاني ونهجه، ومن خلال هذه الجهود، يسلك الزعيمُ الإيرانيّ طرقاً عدة لتعزيز موقفه بين أنصاره. وأخيراً، ورغم العقبات والمقاومة التي يواجهها في النجف، فإن الفراغ الذي سيحدث حتماً في غياب السيستاني، سيوفر لخامنئي فرصة عظيمة لتوسيع هيمنته على النجف، بالطبع إذا بقي على قيد الحياة حتى ذلك الوقت.[14]

(14) Ali Mamouri, Mehdi Khalaji, «Shia Leadership After Sistani», The Washington Institute, 10/09/2019: bit.ly/3kBBIBK

رابعاً: مستقبل مرجعية النجف بعد السيستاني

إن عملية اختيار المرجع القادم بعد السيستاني ستكون خاضعة لمتغيرات داخلية وخارجية عديدة، وقد لا يتوقف الأمر على الدور الإيراني فحَسْبُ، وإنما قد يتعداه إلى ظروف تتعلق بوضع مرجعية النجف وطبيعة التوازُنات التي تحكمها. فنظام الخلافة في هذه المرجعية مبنيّ بالأساس على حالة اللانظام. وعلى الرغم من أن تاريخ المرجعية كان قائماً بالأساس على بروز أسماء مرشّحة قبل وبعد خلوّ منصب المرجع، إلا أنه من جهة أخرى كانت الظروف الحاسمة هي من تصنع المرجع بالنهاية، وهو ما سارت عليه النجف، وهو ما تحاول إيران تجاوُزه أيضاً.

في هذا السياق، يمكن تقسيم الفقهاء في مرحلة ما بعد السيستاني، إلى ثلاث طبقات رئيسية، وهو تقسيم مبنيّ على التراتبية العمرية والدراسية والمزاملة في البحوث، ولا يعني تفضيل أحدٍ منهم على الآخر علمياً، أو المساواة بينهم، فذلك أمر منوط بـ«أهل الخبرة والاختصاص»" وليس عامة المراقبين. الطبقة الأولى تضم فقهاءَ كِباراً وهم السيستاني وإسحاق الفياض وبشير النجفي، فيما تضمّ الطبقة الثانية فقهاء مثل محمد باقر الإيرواني، وهادي آل راضي، وحسن الجواهري ومحمد جعفر الحكيم، في حين تضم الطبقة الثالثة فقهاء مثل محمد رضا السيستاني ورياض الحكيم وعلي السبزواري وصادق الخرسان.

وبالرغم من وجود هذا العدد من أساتذة «البحث الخارج» والفقهاء، إلا أن أبرز الأسماء التي يدور حولها الحديث الآن هي ثلاثة أسماء بارزة، وهي محمد باقر الإيرواني وهادي آل راضي وحسن الجواهري، فهذه الشخصيات يمكنها أن تحقق توافقاً إيرانياً – نجفياً عليها، لأسباب تتعلق بمواقفها وآرائها، دون إغفال المرجعين بشير النجفي وإسحاق الفياض، وهما بالأساس أستاذان ورمزان دينيان، لديهما العديد من المقلدين في دولٍ مختلفة.[15]

ويبقى احتمال آخر يتمثل بإمكانية تحوُّل ثِقَل المرجعية إلى إيران، كما حدث بعد وفاة المرجع الشيعي الأعلى في إيران أية الله حسين البروجردي وتحوُّلها إلى النجف، أو بعد وفاة شيخ الشريعة فتح الله الأصفهاني وتحولها إلى قُم، وتحديداً إلى المرشد الإيراني ليتصدر المرجعية الشيعية دون منافس. لكن هذا السيناريو معقد وليس سهلاً تمريره. في المقابل، ثَمة سيناريو آخر، وهو رحيل خامنئي قبل السيستاني، وفي هذه الحالة قد ينشأ الفراغ الحَوْزَويّ والمذهبي في طهران لا في النجف، لأن استقرار المرجعية الدينية لأي مرشد إيراني يحتاج إلى وقت، بخلاف قيادته السياسية.[16]

(15) حسن المصطفى، «مستقبل المرجعية الدينية في 'النجف' ما بعد السيستاني!»، موقع «العربية»، 25/ 2021/07: bit.ly/3LVsFSR

(16) محمد سيد الصياد، «المرجعية العليا ما بعد السيستاني ومستقبل الحوزة»، مصدر سابق.

في كل الأحوال، يمكن القول: إن أي مرجع قادم بعد السيستاني، سيكون جزءاً من مرحلة انتقالية تمر بها مرجعية النجف، وذلك لأسباب عديدة أبرزها مدى قدرة المرجع على التعاطي مع تحدّيات ما بعد السيستاني، خصوصاً مسألة الحفاظ على مركزية واستقلالية النجف التي رسخها الأخير، وكذلك مدى قدرته على حفظ التوازُنات داخل الحوزة النجفية، ومدى نجاحه في ضبط مسار العلاقة بين مرجعية النجف والعوائل والمؤسسات النجفية النافذة، وهي عائلة الحكيم وعائلة الصدر ومؤسسة الخوئي وعائلة السيستاني، فضلاً عن مدى التجاوب الإيراني مع المرجع القادم. كل هذه العوامل تعطي تصوُّراً واضحاً بأن المرجع القادم سيكون أمام تحدّيات كبيرة، قد لا يكون قادراً على التفاعل معها.

من ناحية أخرى، قد يواجه المرجع القادم متغيّرين مهمين لا يقلّان أهمية عن المتغيرات الأخرى، التي تم ذكرها، ويتمثل المتغيّر الأول في العلاقة مع التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر، الذي وإنْ لم يطرح نفسه كأحد الخيارات المرشحة في مرحلة ما بعد السيستاني، إلا أنه بالتأكيد سيكون له موقف مؤثّر من عملية اختيار المرجع القادم، خصوصاً أنه من أهمّ الداعين إلى أن يكون المرجعُ القادمُ عراقياً، وله مواقف حاسمة من طبيعة الدور الإيراني في العراق، كما أن الصدر يتمتع اليوم بنفوذ سياسي كبير في العراق، ويمتلك شبكات اقتصادية وعسكرية واجتماعية مؤثرة في الشارع العراقي، أما المتغيّر الثاني، فيتمثل في الفصائل المسلحة التي تنقسم على نفسها اليوم، بين جماعات توالي السيستاني وأخرى توالي خامنئي، وهو ما قد يضع المرجع القادم أمام مشهد مُعقّد في كيفية احتواء هذه الثنائية.

الخُلاصة

مما لا شَكّ فيه أن مرحلة ما بعد السيستاني ستشهد فراغاً كبيراً ليس على مستوى مرجعية النجف فحَسْبُ، وإنما على مستوى الوضع العامّ في العراق أيضاً، لما لعبه هذا المرجع من دور مؤثّر فيه، خصوصاً أنه لا توجد آلية واضحة لخلافته، ولا حتى إجماع على الشخصية التي من الممكن أن تخلفهُ. وستكون إيران وتحديداً خامنئي أكثر الأطراف تأثيراً في عملية تنظيم خلافة السيستاني، ودعم مرشح متعاطف أو على الأقل لا ينتقد أو يقف في وجه السلوكيات الإيرانية في العراق والمنطقة، لما لذلك من أهمية على مستوى النفوذ الإيراني، أو حتى على مستوى مستقبل الفصائل المسلحة الموالية لطهران، التي ستكون الرابح الأكبر من أي فراغ ينشأ في النجف، ومجيء مرجع أعلى مقرّب منها.

إذاً ستشهد مرحلة ما بعد السيستاني فترة انتقالية حتى يتصدّى مرجع جديد للمرجعية، وستلعب متغيّرات داخلية وخارجية عديدة دوراً في ذلك، خصوصاً أن التحولات التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط اليوم، ستكون حاضرة في هذا السياق أيضاً. فعملية غياب السيستاني ستُلقي بظلالها على العراق وإيران والمنطقة، إذ إن الدور الذي لعبه السيستاني جنّب العراق العديد من الأزمات، كما أنه حجّم الكثير من الطموحات الإيرانية، ومن ثَمّ فإن ضبابية عملية الاستخلاف من حيث الشكل والنظام، وكذلك من حيث الأسماء والمتغيّرات ستجعل منها حالة معقّدة للغاية، إلى جانب ارتداداتها السياسية والأمنية في داخل العراق وخارجه.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net